

ملخص بيان المعلومات



التجاري وفا بنك

زيادة في رأسمال البنك عبر حصص نقدية

مخصصة لأجراء التجاري وفا بنك وشركاته التابعة بالمغرب و تأمين الوفاء و وفا إما للإنجاد

بناء على إذن الجمعية العامة الإستثنائية بتاريخ 12 نونبر 2018 و قرار المجلس الإداري بتاريخ 23 نونبر 2018

المبلغ الإجمالي للعملية : 2.399.999.687 درهم

الشرط 2	الشرط 1	
500.000.298 درهم	1.899.999.389 درهم	المبلغ
379 درهم	379 درهم	سعر الاكتتاب
10 دراهم	10 دراهم	القيمة الإسمية
1.319.262 سهما	5.013.191 سهما	عدد الأسهم الممنوحة

فترة الاكتتاب: من 04 إلى 14 دجنبر 2018 (مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية)

الهيئة الاستشارية والمنسق العام
Attijari Finances Corp.



الهيئة المكلفة بتسجيل العملية في بورصة الدار البيضاء

Attijari Intermédiation
(ل فائدة الممشد تريفين)

ATTIJARI
Intermédiation

Wafa Bourse
(ل فائدة ال بائع)



الهيئة المكلفة بالتوظيف

Attijariwafa bank



تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضي بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1-93-212 والصادر في 21 شتنبر 1993، كما تم تعديله وتتميمه، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على أصل هذا البيان الخاص بالمعلومات بتاريخ 26 نونبر 2018 تحت المرجع VI/EM/28/2018 .

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 26 نونبر 2018 بالتأشير على بيان المعلومات الخاص بزيادة في رأسمال التجاري وفا بنك.

يوضع بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، في كل حين أو داخل أجل 48 ساعة، في الأماكن التالية :

- في المقر الرئيسي لمجموعة التجاري وفا بنك : الكائن بشارع مولاي يوسف، رقم 2، الدار البيضاء.
- في مقر التجاري وفا بنك : الكائن بشارع الحسن الثاني، الدار البيضاء.
- في مقر التجاري وفا بنك : الكائن بشارع يعقوب المنصور، الدار البيضاء
- في مقر شركة التجاري فينانس كورب، الكائن بشارع الحسن الثاني رقم 163 الدار البيضاء.

ويوضع بيان المعلومات كذلك رهن إشارة العموم بمقر بورصة الدار البيضاء وعلى موقعها الإلكتروني www.casablanca-bourse.com . كما يمكن الاطلاع في الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل (www.ammc.ma).

القسم الأول : تقديم العملية

١. أهداف العملية

وضع التجاري وفا بنك مخططا استراتيجيا في أفق 2020 (طاقات 2020) والذي يتطلب تنفيذه تعبئة كافة مستخدمي المجموعة وتوحيدهم حول مشروع المقاوله.
وهكذا، فإن الأهداف من عملية زيادة رأس المال تتجلى بالأساس في تنفيذ استراتيجية تطوير البنك و تقاسم ثمرة النمو والأداء مع مستخدميه.

II. بنية الزيادة في رأسمال الشركة

سيقوم التجاري وفا بنك بزيادة في رأسمال الشركة مخصصة حصريا لأجراء البنك وشركاته التابعة، وكذا لأجراء تأمين الوفاء و وفا إما للإنجاد.

وستهم هذه العملية مبلغا قدره **63.324.530** درهم من خلال إصدار **6.332.453** سهما جديدا بقيمة اسمية قدرها **10** دراهم للسهم يتم إصدارها وفق سعر للاكتتاب (يتضمن علاوة الإصدار) قدره **379** درهم للسهم.

ويصل المبلغ لحصة المشاركة الإجمالية الذي يوافق القيمة الاسمية لزيادة رأس المال البالغة **63.324.530** درهم و علاوة الإصدار الإجمالية البالغة **2.336.675.157** درهم إلى **2.399.999.687** درهم .

III. توزيع الزيادة في رأسمال الشركة

ستهم هذه العملية إصدار **6.332.453** سهما جديدا، أي **3,0%** من رأسمال الشركة بعد عملية زيادة رأس المال المخصص لأجراء التجاري وفا بنك، ولشركاته التابعة، وكذا لأجراء تأمين الوفاء و وفا إما للإنجاد.

تتبنى الزيادة في رأسمال الشركة على صيغتين مفصلتين في الجدول التالي وتخصص إلى الأجراء الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- أن يكونوا أجراء للتجاري وفا بنك، أو لأحد شركاته التابعة، أو لوفاء للتأمين، أو لوفاء إما للإنجاد
- أن يكونوا إما مرسمين أو سيصبحون مرسمين بتاريخ 31 دجنبر 2018، على أقصى تقدير، لدى التجاري وفا بنك، أو أحد شركاته التابعة، أو وفاء للتأمين، أو وفا إما للإنجاد

يحمل الأجراء أدناه صفة أجراء لدى التجاري وفا بنك، أو أحد شركاته التابعة، أو وفاء للتأمين، أو وفا إما للإنجاد، وذلك حسب ما جاء في بيان المعلومات ، كما يمكنهم المشاركة في عملية الزيادة في رأس المال المخصص:

الأجراء الملحقين للتجاري وفا بنك الذين يعملون لدى شركاته التابعة بالخارج، وكذا الأجراء الملحقين للشركات التابعة لوفاء للتأمين أو وفا إما والذين يعملون لدى شركاتها التابعة بالخارج، أو لشركات بالمغرب، والذين لديهم عقود شغل والتحاق مع التجاري وفا بنك، أو الشركات التابعة له، أو وفاء للتأمين، أو وفا إما.

خاص بالأجراء المشاركين في "الصيغة الكلاسيكية"	الصيغة الكلاسيكية
تقترح الأسهم الممنوحة في إطار "الصيغة الكلاسيكية" على الأجراء بسعر 379 درهم للسهم الواحد.	
يعتمد الاكتتاب في "الصيغة الكلاسيكية" على الأقدمية المرتقب أن يبلغها الأجير بتاريخ 31 دجنبر 2018 بطريقة غير متواصلة داخل مجموعة التجاري وفا بنك، وهي:	
<ul style="list-style-type: none"> • أقدمية تقل تماما عن سنتين: الاكتتاب في 250 سهما • أقدمية ما بين [2 و 5 سنوات]: الاكتتاب في 350 سهما • أقدمية تتراوح بين [5 و 12 سنة]: الاكتتاب في 450 سهما 	

<ul style="list-style-type: none"> • أقدمية تتراوح بين [12 و20 سنة]: الاكتتاب في 550 سهما • أقدمية تتراوح بين [20 و25 سنة]: الاكتتاب في 650 سهما • أقدمية تفوق أو تعادل 25 سنة: الاكتتاب في 750 سهما 	
<p>خاص بالأجراء المشاركين في "الصيغة الإضافية"</p>	
<p>تُقترح الأسهم الممنوحة في إطار "الصيغة الإضافية" على الأجراء بسعر 379 درهم للسهم الواحد.</p>	
<p>يطابق الاكتتاب الأقصى في "الصيغة الإضافية" 16 شهرا من المبلغ الإجمالي للراتب الثابت (دون احتساب التعويضات والمكافآت السنوية) لجميع الفئات.</p>	<p>الصيغة الإضافية</p>

تجدر الإشارة إلى أن هذا التوزيع يهتم جميع أجراء التجاري وفا بنك، وشركاته التابعة بالمغرب و وفاء للتأمين و لوفافا إما للإنجاد، وأنه لم يتم إنجاز أي تعيين مباشر لحساب شركة أو شركات ما من شركات المجموعة.

1٧. معلومات تتعلق بالسندات التي سيتم إصدارها

طبيعة السندات	جميع أسهم التجاري وفا بنك من نفس الفئة.
شكل السندات	أسهم لحاملها مجردة من طابعها المادي ومسجلة في حساب لدى ماروكليبر.
عدد السندات التي سيتم إصدارها	6.332.453 سهم جديد موزع كالتالي: صيغة كلاسيكية: 5.013.191 سهما صيغة إضافية: 1.319.262 سهما
القيمة الإسمية	10 دراهم
سعر الاكتتاب	صيغة كلاسيكية: 379 درهم للسهم صيغة إضافية: 379 درهم للسهم
علاوة الإصدار	صيغة كلاسيكية: 369 درهم للسهم صيغة إضافية: 369 درهم للسهم
فترة الاكتتاب	من 04 إلى 14 دجنبر 2018
تاريخ الانتفاع	الانتفاع الجاري للأسهم الجديدة مماثل كليا للأسهم الحالية ¹
تحرير السندات	جميع الأسهم المصدرة محررة وخالية من أي التزام (تعهد)
حق تفضيلي في الاكتتاب	ألغت الجمعية العامة الإستثنائي الحق التفضيلي في الاكتتاب للمساهمين لفائدة أجراء البنك وشركاته التابعة بالمغرب، وكذا أجراء وفاء للتأمين ووفافا إما للإنجاد.

¹ ستمنح الأسهم الجديدة الحق في كل توزيع تنجزه الشركة بعد إتمام الزيادة في الرأسمال المخصص، وبالتالي، في توزيع الأرباح المتعلقة بالسنة المالية 2018.

نظام تداول سندات جديدة

إن الأسهم الممنوحة في إطار الزيادة في الرأسمال المخصص ينبغي أن يمتلكها الأجراء في حدود الشروط المنصوص عليها في هذه البنود، ولاسيما الشروط التالية:

- عدم نقل (تحويل) 100% من الأسهم الممنوحة في إطار "الصيغة الكلاسيكية"، و"الصيغة الإضافية"، لمدة لا تقل عن 3 سنوات ابتداء من تاريخ إدراج الأسهم السالفة الذكر في البورصة، أي إلى غاية 25 دجنبر 2021 مع احتساب هذا اليوم
- إمكانية تفويت 20% في السنة من الأسهم الممنوحة في إطار "الصيغة الكلاسيكية"، و/أو 20% في السنة من الأسهم الممنوحة في إطار "الصيغة الإضافية"، ابتداء من نهاية السنة الثالثة، أي :
 - ✓ • إمكانية تفويت 20% في السنة من الأسهم الممنوحة في إطار "الصيغة الكلاسيكية"، و/أو 20% في السنة من الأسهم الممنوحة في إطار "الصيغة الإضافية" في إطار السنة 3، أي ابتداء من 26 دجنبر 2021 مع احتساب هذا اليوم
 - ✓ • إمكانية تفويت 20% في السنة من الأسهم الممنوحة في إطار "الصيغة الكلاسيكية"، و/أو 20% في السنة من الأسهم الممنوحة في إطار "الصيغة الإضافية" في إطار السنة 4، أي ابتداء من 26 دجنبر 2022 مع احتساب هذا اليوم
 - ✓ • إمكانية تفويت 20% في السنة من الأسهم الممنوحة في إطار "الصيغة الكلاسيكية"، و/أو 20% في السنة من الأسهم الممنوحة في إطار "الصيغة الإضافية" في إطار السنة 5، أي ابتداء من 26 دجنبر 2023 مع احتساب هذا اليوم
 - ✓ • إمكانية تفويت 20% في السنة من الأسهم الممنوحة في إطار "الصيغة الكلاسيكية"، و/أو 20% في السنة من الأسهم الممنوحة في إطار "الصيغة الإضافية" في إطار السنة 6، أي ابتداء من 26 دجنبر 2024 مع احتساب هذا اليوم
 - ✓ • إمكانية تفويت 20% في السنة من الأسهم الممنوحة في إطار "الصيغة الكلاسيكية"، و/أو 20% في السنة من الأسهم الممنوحة في إطار "الصيغة الإضافية" في إطار السنة 7، أي ابتداء من 26 دجنبر 2025 مع احتساب هذا اليوم

إن الأسهم الناتجة عن عملية الزيادة في الرأسمال المخصص هاته سيتم إدراجها في البورصة في الخط الأول وستكون مماثلة للأسهم السابقة.

إدراج سندات جديدة في البورصة

حقوق مرتبطة بالأسهم المشتراة

تستفيد كل الأسهم من نفس الحقوق:

- الحق في التصويت خلال الجمعيات العامة للمساهمين: سيمتلك جميع المكتتبين في عملية الزيادة في الرأسمال المخصص الحق في التصويت خلال الجمعيات العامة للمساهمين
- الحق في توزيع الفوائد: سيكون لجميع المكتتبين في عملية الزيادة في الرأسمال المخصص الحق في الحصص التي يقع قرار توزيعها ضمن الاختصاص السيادي للجمعية العامة العادية للمساهمين، مع التنبيه إلى أن كل أجير سيمنح إلى الشركة تفويضا بالأداء بغرض اقتطاع جميع المبالغ الضرورية لتسوية آجال الاستحقاق غير المسددة من قيمة الحصص المحصلة، وذلك برسم القرض الذي قد توافق الشركة عليه عند الاقتضاء للأجير المعني بغرض شراء جزء من السندات أو جميع السندات موضوع الزيادة في الرأسمال المخصص.
- الحق في توزيع ناتج التصفية: ستستفيد جميع الأسهم من نفس الحقوق في إطار توزيع ناتج التصفية.

الجدول الزمني للعملية

أجل أقصاه	المراحل	الترتيب
23/11/2018	توصل بورصة الدار البيضاء بملف كامل عن العملية	1
26/11/2018	إصدار إشعار بالموافقة على العملية من طرف بورصة الدار البيضاء	2
26/11/2018	توصل بورصة الدار البيضاء ببيان المعلومات مؤشرا عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل	3
27/11/2018	نشر الإعلان المتعلق بالعملية في نشرة الإدراج.	4
28/11/2018	نشر ملخص بيان المعلومات من طرف التجاري وفا بنك	5
04/12/2018	فتح فترة الاكتتاب	6
14/12/2018	إقفال فترة الاكتتاب	7
19/12/2018	تخصيص الاكتتابات من طرف التجاري وفا بنك	8
20/12/2018	المصادقة على العملية من طرف الهيئة المعنية	8
21/12/2018	توصل بورصة الدار البيضاء بمحضر من إجتماع الهيئة التي صادقت على الزيادة في رأس المال بحصة مشاركة نقدية تبليغ بورصة الدار البيضاء النتائج الإجمالية للعملية.	9
24/12/2018	تسليم سندات جديدة	10
	قبول أسهم جديدة	12
25/12/2018	تسجيل العملية في البورصة نشر نتائج العملية في نشرة الإدراج من طرف بورصة الدار البيضاء. نشر نتائج العملية من طرف التجاري وفا بنك	

القسم الثاني : تقديم عام للتجاري وفا بنك

1. معلومات عامة

اسم الشركة	التجاري وفا بنك
المقر الرئيسي	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء 20 000
الهاتف/ الفاكس	الهاتف : 0522.29.88.88 الفاكس : 0522.29.41.25
الموقع الإلكتروني	www.attjariwafabank.com
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	1911
مدة حياة الشركة	31 ماي 2060 (99 سنة)
السجل التجاري	س.ت 333 بالدار البيضاء
السنة المالية للشركة	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الغرض الاجتماعي (المادة 5 من النظام الأساسي)	<p>«تهدف الشركة للقيام ، في جميع الدول، بكافة العمليات البنكية والمالية وتلك المتعلقة بالفروض والعمولات، وبصفة عامة ، مع مراعاة القيود الناجمة عن المقتضيات القانونية الجاري بها العمل، القيام بجميع العمليات المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر ، لاسيما العمليات التالية دون أن يكون لجردها أي طابع حصري :</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تسلم الودائع من العموم في حسابات أو بأي طريقة أخرى ، سواء كانت مدرة أو غير مدرة للفوائد ، قابلة للتسديد تحت الطلب أو لأجل أو بناء على إشعار؛ ▪ خصم جميع الأوراق التجارية والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات والضمانات والأوراق وسندات القيمة التي تصدرها الخزينة العامة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية وبشكل عام جميع أشكال الالتزامات الناتجة عن عمليات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية أو عن عمليات تنجزها جميع الإدارات العمومية و تداول أو إعادة خصم القيم أعلاه وتقديم وقبول كافة التوكيلات والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات. ▪ منح القروض بمختلف أشكالها ، مع أو بدون ضمانات، والقيام بتسبيقات على مداخيل ريعية مغربية أو أجنبية، وعلى قيم تصدرها الدولة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية والقيم التي تصدرها شركات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية ، مغربية كانت أو أجنبية. ▪ استلام جميع السندات والقيم والأغراض على شكل ودیعة ؛ القبول والقيام بجميع أداءات وتحصيلات الكمبيالات والسندات لأمر والشيكات والضمانات وقسيمات الفوائد أو الربحيات والقيام بدور الوسيط لشراء أو بيع أي شكل من الأموال العمومية أو الأسهم أو السندات أو الحصص المستفيدة ؛ ▪ قبول أو تحويل كل الإصدارات الرهنية وكافة الضمانات الأخرى عند منح قروض أو اقتراضات ؛ واكتتاب جميع التزامات الضمان والكفالات أو الضمانات الاحتياطية والقيام بجميع عمليات شراء وبيع المنقولات والعقارات واستئجار وتأجير العقارات؛ ▪ القيام أو المشاركة في إصدار أو توظيف أو إدراج في السوق أو تداول مختلف سندات الجماعات العمومية أو الخاصة ، التعهد بجميع اقتراضات هذه الجماعات وشراء أو التصرف في جميع سندات الريع أو الأوراق العمومية أو الأسهم أو الحصص أو سندات هذه الجماعات بمختلف أشكالها، وضمان تشكيل الشركات وبالتالي قبول أية توكيلات أو صلاحيات والقيام عند الاقتضاء بأخذ حصص في رأسمال هذه الشركات؛ ▪ القيام في أي مكان بالمغرب أو خارجه بإنشاء فروع ووكالات ومكاتب وشركات تابعة للمجموعة ضرورية لإنجاز العمليات المشار إليها أعلاه ؛ ▪ أخذ مساهمات في شركات موجودة أو قيد التأسيس، مع مراعاة احترام الحدود الموضوعية ، مقارنة مع أموالها الذاتية ورأسمال الشركة أو حقوق التصويت في الشركة المصدرة طبقا للقوانين الجاري بها العمل. <p>وبصفة عامة كل عملية مرتبطة بغرض الشركة.»</p>
رأسمال الشركة إلى غاية	260 272 035 2 درهم محرر بالكامل ، مكون من 203 527 226 سهم بقيمة إسمية

قدرها 10 دراهم.	30/06/2018
يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية ، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للتجاري وفا بنك.	الوثائق القانونية
باعتبار شكله القانوني، يخضع التجاري وفا بنك للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 بتنفيذ ظهير شريف صادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة ، كما تم تعديله وتتميمه بموجب القانون رقم 05-20 و78-12 ؛	النصوص التشريعية والقانونية المطبقة على المؤسسة المصدرة
<p>بحكم نشاطه ، يخضع التجاري وفا بنك لظهير شريف رقم 193-14-1 الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي)؛</p> <p>باعتباره شركة مدرجة في البورصة، يخضع التجاري وفا بنك للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا :</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 211-93-1 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق ببورصة القيم المعدل والمتمم بواسطة القوانين رقم 96-34 و 00-29 و 01-52 و 06-45 و 09-43؛ ▪ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-1268 الصادر في 7 يوليوز 2008 كما تم تعديله وتتميمه بقرار من وزارة الاقتصاد والمالية رقم 10-1156 الصادر في 7 أبريل 2010 كما تم تعديله وتتميمه بقرار من وزارة الاقتصاد والمالية رقم 14-30 الصادر في 4 ربيع الأول 1435 (6 يناير 2014) ؛ ▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 212-93-1 صادر في 21 شتنبر 1993 كما تم تعديله وتتميمه بموجب القانون رقم 01-23 و 05-36 و 06-44 ؛ ▪ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 ؛ ▪ منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ ▪ ظهير شريف 3-95-1 صادر في 24 شعبان 1415 بتنفيذ القانون رقم 35-94. المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول. ▪ ظهير شريف رقم 246.96.1 صادر في 29 من شعبان 1417 (9 يناير 1997). بتنفيذ القانون رقم 96.35 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43 ؛ ▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 الصادر في 30 أكتوبر 2001 ؛ ▪ ظهير شريف رقم 21-04-1 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46 ؛ ▪ منشور بنك المغرب رقم 96/G/2 الصادرة في 30 يناير 1996 المتعلقة بشهادات الإيداع وملحقها التعديلي. 	
يخضع التجاري وفا بنك ، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).	النظام الجبائي
المحكمة التجارية للدار البيضاء	المحكمة المختصة في حالة نزاع

II. معلومات حول رأسمال الشركة المصدرة¹

إلى غاية 30 يونيو 2018، يقدر رأسمال التجاري وفا بنك بمبلغ 2 035 272 260 درهم، موزع على 203 527 226 سهما بقيمة إسمية تبلغ 10 دراهم للسهم الواحد. ويوزع هذا الرأسمال على الشكل التالي:

المساهمون	عناوينهم	عدد الأسهم المملوكة	النسبة المئوية من الأسهم	النسبة المئوية من حقوق التصويت
1- مساهمون وطنيون		156 752 855	77,02%	77,02%
1-1 المدى	زاوية زقفة الجزائر و دوهوم الدار البيضاء	97 433 137	47,87%	47,87%
2-1 شركات التأمين		33 059 222	16,24%	16,24%
مجموعة التعاقدية الفلاحية المغربية للتأمين والتعاقدية المركزية المغربية للتأمين الملكية المغربية للتأمين- الوطنية	16، زقفة ابو عنان - الرباط	15 597 202	7,66%	7,66%
تأمين الوفاء	83، شارع الجيش الملكي- الدار البيضاء	2 683 942	1,32%	1,32%
أكسا التأمينات المغرب	1، شارع عبد المومن- الدار البيضاء	13 226 583	6,50%	6,50%
	120، شارع الحسن الثاني - الدار البيضاء	1 551 495	0,76%	0,76%
3-1 مؤسسائيون آخرون		26 260 496	12,90%	12,90%
صندوق الإيداع والتدبير	140، ساحة مولاي الحسن - الرباط	3 576 531	1,76%	1,76%
الصندوق المغربي للتقاعد	2 شارع العلويين - الرباط	4 405 769	2,16%	2,16%
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	100 شارع عبد المومن - الدار البيضاء	7 860 780	3,86%	3,86%
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	حي الرياض - ص.ب 20 38 الرباط	10 417 416	5,12%	5,12%
2- مساهمون أجنبيون		10 715 614	5,26%	5,26%
سانتوسا هولدينغ	باسيو دو لا كاستيلانا رقم 24 مدريد إسبانيا	10 715 614	5,26%	5,26%
3- أسهم حرة		36 058 757	17,72%	17,72%
هينات التوظيف الجماعي للتقيم المنقولة و اخرون	غير مطبقة*	34 726 943	17,06%	17,06%
أجراء البنك	غير مطبقة*	1 331 814	0,65%	0,65%
المجموع		203 527 226	100,00%	100,00%

¹باتت المدى المساهم المرجعي في رأسمال التجاري وفا بنك في حدود 47,87 % ، نتيجة بالأساس لعملية دمج الشركة الوطنية للاستثمار لمجموعة أونا في 31 دجنبر 2010.

III. مجلس إدارة التجاري وفا بنك

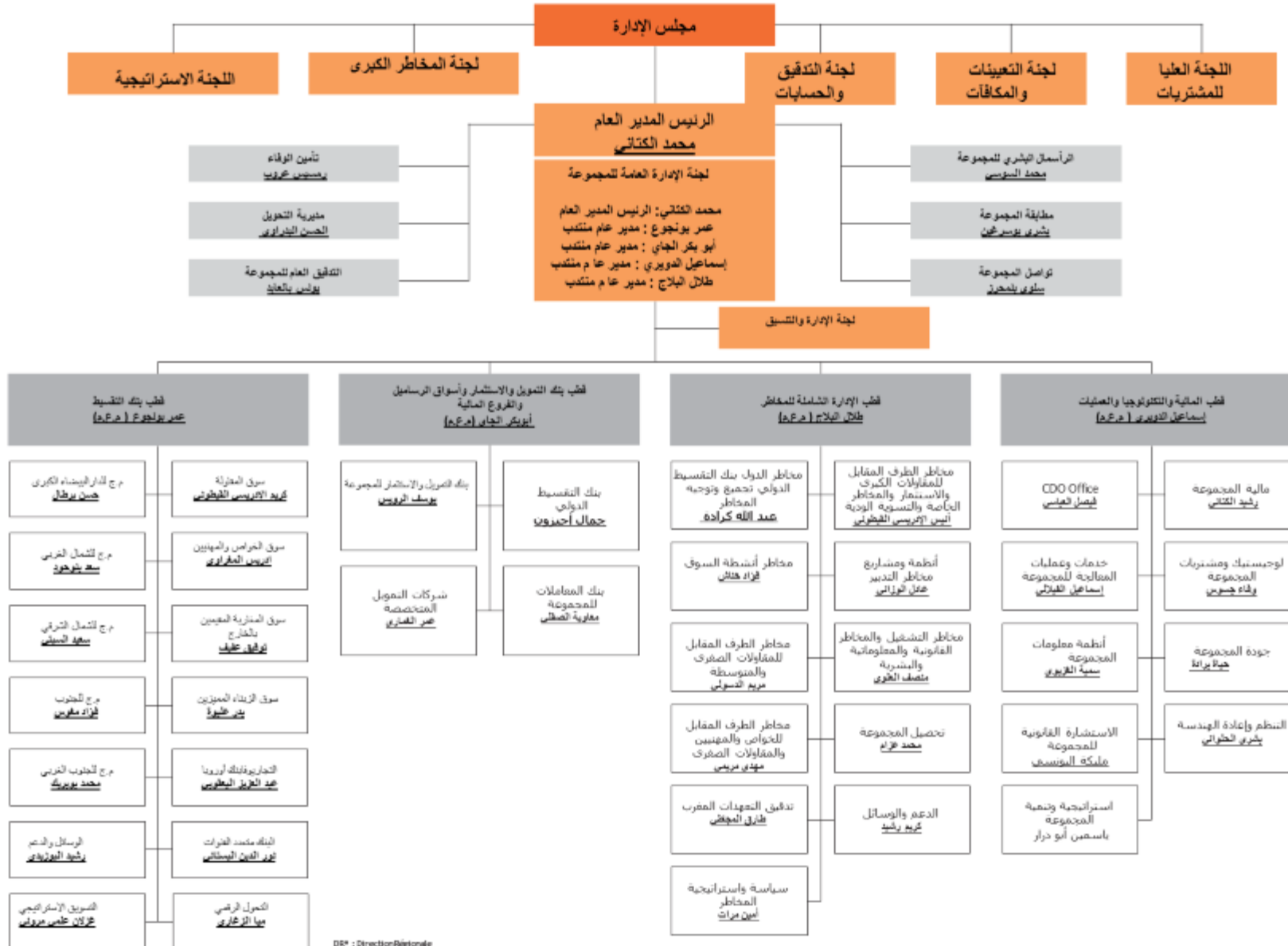
إلى غاية 30 يونيو 2018، يشرف على التجاري وفا بنك مجلس إدارة يتكون من 9 أعضاء ويترأسه السيد محمد الكتاني

أعضاء مجلس الإدارة	تاريخ التعيين*	انتهاء مدة الانتداب
السيد محمد الكتاني رئيس مجلس الإدارة	2014	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2019
سيجر يمثلها السيد محمد منير المجيدي الرئيس المدير العام	2015	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2020
المدى يمثلها السيد حسن الورياغلي الرئيس المدير العام	2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد عبد المجيد التزلاوي عضو مجلس الإدارة،	2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد أيمن تود عضو مجلس الإدارة،	2016	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021
السيد خوسي ريج عضو مجلس الإدارة، مدير عام مساعد سانتوسا هولدينغ	2018	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2023
السيد عابد يعقوبي سوسان عضو مجلس الإدارة، رئيس مجموعة التعااضدية الفلاحية المغربية للتأمين والتعااضدية المركزية المغربية للتأمين	2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد ألدو أولسيبي سانطونيا عضو مجلس إدارة مستقل	2014	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2019
مجموعة سانطندير يمثله السيد مانويل فاريلا مدير عام مساعد	2014	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2019
السيدة وفاء جسوس كاتبة المجلس	2000	-

المصدر : التجاري وفا بنك - * تعيين أو تجديد مدة الانتداب

IV. الهيكل التنظيمي لمجموعة التجاري وفا بنك

إلى غاية 30 يونيو 2018، يتمثل الهيكل التنظيمي لمجموعة التجاري وفا بنك كما يلي :



٧. نشاط التجاري وفا بنك

١.٧. تطور القروض

تطور جاري قروض الزبناء خلال الفترة المعتبرة على الشكل التالي :

التطور ن 1 18/17	النصف 1 من 2018	التطور 16/17	التطور 15/16	2017	2016	205	
-14,7%	30 382	-12,5%	16,2%	35 622	40 716	35 049	حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها (C1)
-21,2%	5 300	-34,1%	-7,4%	6 724	10 211	11 025	تحت الطلب
-13,2%	25 082	-5,3%	27,0%	28 898	30 505	24 025	لأجل
6,0%	189 961	2,5%	6,5%	179 238	174 927	164 250	حقوق على الزبناء (C2)
5,7%	48 501	-7,6%	1,2%	45 876	49 639	49 066	قروض الخزينة وللإستهلاك
6,4%	65 933	10,0%	3,2%	61 961	56 336	54 607	قروض للتجهيز
4,7%	61 969	5,2%	3,1%	59 193	56 253	54 570	القروض العقارية
-12,5%	6 732	-3,5%	>100,0%	7 693	7 971	1 652	القروض الأخرى
>100,0%	2190	0,0%	Ns	-	-	-	الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير
-2,0%	2 978	-8,5%	8,9%	3 040	3 323	3 051	الحقوق معلقة الأداء صافية من المون
12,5%	1 659	4,9%	7,8%	1 475	1 407	1 304	فوائد مستحقة للاستلام
2,6%	220 343	-0,4%	8,2%	214 860	215 642	199 300	مجموع القروض (C1) + (C2)

بملايين الدراهم- المصدر: التجاري وفا بنك - حسابات مجمعة

إلى غاية 30 يونيو 2018، بلغ جاري قروض التجاري وفا بنك 220,3 مليار درهم، أي بتطور نسبته 2,6% مقارنة مع متم سنة 2017. ويعزى هذا التطور لتحسن جاري ديون الزبناء بنسبة 6,0% لتصل حوالي 190,0 مليار درهم مع متم يونيو 2018 كما عوض تحسن جاري الديون على الزبناء انخفاض الديون على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة 14,7% (- 5,2 مليار درهم) خلال الفترة المعتبرة.

وبرسم السنة المالية 2017، انخفض جاري قروض التجاري وفا بنك بنسبة 0,4% مقارنة مع 2016، ليبلغ 214,9 مليار درهم. ويفسر هذا الانخفاض أساسا بارتفاع جاري الحقوق على الزبناء بنسبة 2,5% (+ 4,3 مليار درهم) ليصل إلى 179,2 مليار درهم مع متم 2017، وتراجع جاري الحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة 12,5% (- 5,1 مليار درهم) ليناهاز 35,7 مليار درهم مع متم 2017. وتعزى هذه الوضعية لتراجع جاري الحقوق تحت الطلب بنسبة 34,1% (- 3,5 مليار درهم) وتراجع جاري الحقوق لأجل بنسبة 5,3% (- 1,6 مليار درهم) في سنة 2017.

في 2016، بلغ جاري قروض التجاري وفا بنك أزيد من 215,6 مليار درهم، بتطور نسبته 8,2% (+ 16,3 مليار درهم) مقارنة مع 2015. ويفسر هذا التطور بتحسن جاري الحقوق على الزبناء بنسبة 6,5% (+ 10,7 مليار درهم) ليصل إلى حوالي 174,9 مليار درهم مع متم 2016، وارتفاع الحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها لتصل إلى 40,7 مليار درهم مع متم 2016، وأعقب هذه الوضعية تطور جاري الحقوق لأجل بنسبة 27,0% (+ 6,5 مليار درهم) والذي حد منه تراجع الحقوق تحت الطلب بنسبة 7,4% (- 814 مليون درهم) خلال الفترة المعتبرة.

2.V. تطور الودائع

تطور جاري ديون الزبناء خلال الفترة المعتبرة على الشكل التالي :

التطور ن 1 18 /17	التطور التنصف 1 من 2018	التطور 16/17	التطور 15/16	2017	2016	2015	
41,9%	38 926	25,9%	-27,0%	27 433	21 792	29 870	ديون تجاه مؤسسات الائتمان (D1)
-42,1%	3 806	-2,5%	-45,0%	6 578	6 749	12 281	تحت الطلب
68,4%	35 121	38,6%	-14,5%	20 855	15 044	17 589	لأجل
-1,1%	222 881	7,9%	3,9%	225 369	208 834	200 959	ديون تجاه الزبناء (D2)
0,6%	142 237	9,2%	5,9%	141 414	129 556	122 338	حسابات تحت الطلب دائنة
1,2%	28 202	3,5%	4,0%	27 861	26 911	25 875	حسابات الادخار
-5,7%	36 808	1,8%	-11,8%	39 040	38 366	43 521	ودائع لأجل
-8,6%	14 968	23,6%	59,6%	16 370	13 248	8 303	حسابات دائنة أخرى
-2,4%	667	-9,3%	-18,4%	683	753	922	فوائد مستحقة للأداء
3,6%	261 807	9,6%	-0,1%	252 802	230 626	230 829	مجموع الديون (D1+D2)

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفابنك -حسابات مجمعة

إلى غاية 30 ، بلغت الديون تجاه الزبناء أزيد من 222,8 مليار درهم، أي بانخفاض نسبته 1,1% - (2,5 مليار درهم) مقارنة مع متم سنة 2017. ويعزى هذا التطور أساسا لانخفاض الودائع لأجل بنسبة 5,7% - (2,2 مليار درهم) ، بفعل سياسة البنك في سنة 2018، المتمثلة في تخفيض تكاليف مواردها وخفض حصتها في السوق من حيث الودائع لأجل. ويفسر هذا التطور كذلك بانخفاض الحسابات الدائنة الأخرى بحوالي 1,4 مليار درهم لتبلغ أزيد من 14,9 مليار درهم مع متم يونيو 2018 . من ناحية أخرى، سجل جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان ارتفاعا نسبته 41,9% (11,5 + مليار درهم) ، ليبلغ 38,9 مليار درهم مع متم يونيو 2018 . ويظل ارتفاع جاري الودائع لأجل بمبلغ 35,1 مليار درهم في يونيو 2018 أهم عامل لهذا التطور.

وبرسم السنة المالية 2017، بلغت ودائع الزبناء حوالي 225,4 مليار درهم، بتطور نسبته 7,9% (+ 16,5 مليار درهم) مقارنة مع متم دجنبر 2016. وذلك أساسا بفعل ارتفاع الحسابات تحت الطلب الدائنة بنسبة 9,2% (11,9 مليار درهم) لتناهز 141,4 مليار درهم وارتفاع حسابات الادخار بنسبة 3,5% (+ 950 مليون درهم) لتصل إلى أزيد من 27,9 مليار درهم وتحسن الودائع لأجل بنسبة 1,8% (+ 674 مليون درهم) لتبلغ أزيد من 39 مليار درهم مع متم سنة 2017. وسجل جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان تطورا نسبته 25,9%، ليبلغ حوالي 27,4 مليار درهم إلى غاية متم 2017. يعزى هذا التوجه لارتفاع الودائع لأجل بنسبة 38,6% (+ 5,8 مليار درهم) وانخفاض طفيف للودائع تحت الطلب (- 171 مليار درهم) التي بلغت 6,6 مليار درهم إلى غاية متم 2017.

مع متم السنة المالية 2016، بلغت ودائع الزبناء حوالي 208,8 مليار درهم، بتطور نسبته 3,9% (+ 7,9 مليار درهم) مقارنة مع متم دجنبر 2015. وسجل جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان انخفاضا نسبته 27,0% (- 8,1 مليار درهم) ، ليبلغ حوالي 21,8 مليار درهم إلى غاية متم 2016. ويعود هذا التراجع لانخفاض جاري الودائع تحت الطلب بنسبة 45% (- 5,5 مليار درهم) وانخفاض جاري الودائع لأجل بنسبة 14,5% (- 2,5 مليار درهم).

VI. القوائم التركيبية للحسابات المجمعة للتجاري وفا بنك

1.VI. الحصيلة 2015 – النصف الأول 2018

الأصول	2015	2016	2017	ن الأول 2017	ن الأول 2018
القيم النقدية، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	5 576 214	7 303 483	9 142 735	10 002 461	8 331 441
ديون على مؤسسات الائتمان و المؤسسات المماثلة	35 049 487	40 715 628	35 621 804	40 115 751	30 381 789
تحت الطلب	11 024 654	10 210 911	6 724 299	8 255 143	5 299 537
لأجل	24 024 833	30 504 718	28 897 505	31 860 608	25 082 252
حقوق على الزبناء	164 250 424	174 926 696	179 237 875	178 253 958	187 766 282
قروض الخزينة وقروض الاستهلاك	49 066 222	50 168 125	46 406 692	49 678 093	49 002 403
قروض التجهيز	54 606 691	57 207 000	62 898 671	60 821 719	67 077 588
قروض عقارية	54 570 189	56 254 850	59 194 993	57 970 907	61 971 492
قروض أخرى	1 652 113	11 296 721	10 737 519	9 783 239	9 714 799
حقوق مكتسبة بشراء الفواتير	1	1	1	1	2195634
سندات المعاملة والتوظيف	53 428 916	46 121 087	59 555 810	61 467 283	72 792 543
سندات الخزينة وقيم مماثلة	37 038 022	25 251 542	38 338 338	43 544 746	50 481 478
سندات الدين الأخرى	1 294 142	2 204 321	6 092 873	2 772 275	4 018 815
سندات الملكية	15 096 752	18 665 224	15 124 599	15 150 262	18 292 250
أصول أخرى	3 785 551	5 453 551	3 782 194	6 175 577	4 298 781
سندات الاستثمار	6 089 132	5 969 166	6 840 219	6 989 531	6 805 090
سندات الخزينة وقيم مماثلة	6 089 132	5 969 166	6 840 219	6 989 531	6 805 090
سندات الدين الأخرى	0	0	0	0	18828746
سندات المساهمة و استثمارات مماثلة	13 761 859	13 644 919	19 104 819	19 008 899	17 840 165
ديون تابعة	0	0	0	0	988581
أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك و للإيجار	1 262 341	238 965	395 093	370 160	377 285
أصول ثابتة غير ملموسة	1 897 711	1 812 149	2 087 698	1 877 714	2 023 760
أصول ثابتة ملموسة	3 019 011	3 340 980	3 602 994	3 547 803	3 593 001
مجموع الأصول	288 120 647	299 526 626	319 371 242	327 809 138	337 394 352

بالآلاف الدراهم

ن الأول 2018	ن الأول 2017	2017	2016	2015	الخصوم
0	0	0	0	0	القيم النقدية، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
38 926 211	33 988 500	27 432 674	21 792 115	29 870 277	ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة
3 805 651	3 079 741	6 578 787	6 748 610	12 281 017	تحت الطلب
35 120 560	30 908 759	20 853 887	15 043 506	17 589 260	لأجل
222 881 212	218 148 428	225 368 841	208 833 653	200 959 041	ودائع الزبناء
143 024 020	141 279 929	145 722 889	130 692 299	122 356 505	حسابات دائنة تحت الطلب
28 330 037	27 277 292	27 988 582	27 020 923	26 010 094	حسابات التوفير
40 966 051	39 158 969	41 552 032	40 328 997	44 289 925	ودائع لأجل
10 561 104	10 432 238	10 105 338	10 791 434	8 302 517	حسابات أخرى دائنة
5 893 272	7 546 393	5 878 938	7 592 398	7 048 901	أوراق مديونية مُصدّرة
5 893 272	7 546 393	5 878 938	7 592 398	7 048 901	أوراق مديونية قابلة للتداول مصدرة
0	0	0	0	0	اقتراضات سنديّة مصدرة
0	0	0	0	0	أوراق مديونية أخرى مُصدّرة
16 593 243	16 268 531	7 080 313	10 052 514	6 096 756	خصوم أخرى
3 270 874	3 299 759	3 253 154	3 165 024	2 761 704	مخصصات احتياطية عن المخاطر و المصاريف
0	0	0	0	0	مخصصات احتياطية مقننة
0	0	0	0	0	إعانات، صناديق عمومية مخصصة وصناديق الضمان الأخرى
12 611 932	13 115 958	13 319 651	12 770 020	10 760 507	ديون تابعة
420	420	420	420	420	فوارق إعادة التقييم
32 457 500	30 843 500	30 843 500	26 350 000	24 916 000	أقساط مرتبطة بالرأسمال
2 035 272	2 035 272	2 035 272	2 035 272	2 035 272	الرأسمال
		0	0	0	المساهمون. رأسمال غير مدفوع (-)
389	468	468	160	6 351	مرحل من جديد (+/-)
	0	0	0	0	صافي الأرباح في انتظار التخصيص (+/-)
2 724 027	2 561 909	4 158 011	6 935 048	3 665 418	صافي الأرباح للسنة المالية (+/-)
337 394 352	327 809 138	319 371 242	299 526 626	288 120 647	مجموع الخصوم

بآلاف الدراهم

2.VI. حساب العائدات والتكاليف 2015 – النصف الأول 2018

ن الأول 2018	ن الأول 2017	2017	2016	2015	حساب العائدات والتكاليف
					I. عائدات الاستغلال البنكي
490 902	502 023	1 030 084	966 137	1 093 373	فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
4 648 587	4 351 395	8 926 121	8 941 326	9 201 032	فوائد وعائدات على عمليات مع الزبناء
124 260	167 961	305 196	347 179	482 483	فوائد وعائدات مماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية
1 253 336	1 255 677	1 512 834	4 587 637	1 419 320	عائدات على سندات الملكية
12 411	11 546	23 726	301 048	394 119	عائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار
846 773	770 445	1 635 220	1 493 786	1 355 915	عمولات على تقديم خدمات
2 281 636	2 172 527	4 288 009	5 002 750	4 903 198	عائدات بنكية أخرى
9 657 905	9 231 574	17 721 190	21 639 862	18 849 440	المجموع I
					II. تكاليف الاستغلال البنكي
390 613	254 114	592 376	436 578	799 578	فوائد وتكاليف مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
1 249 848	1 184 354	2 451 394	2 718 007	2 936 838	فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء
88 285	108 289	207 086	246 466	282 806	فوائد وتكاليف مماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية المصدرة
17 805	12 916	30 853	241 802	359 451	تكاليف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار
1 631 765	1 551 032	2 936 757	3 761 407	3 629 997	تكاليف بنكية أخرى
3 378 316	3 110 705	6 218 466	7 404 260	8 008 670	المجموع II
6 279 589	6 120 869	11 502 724	14 235 602	10 840 770	III. صافي الإيرادات المصرفية
53 118	20 334	52 074	104 797	162 247	عائدات الاستغلال غير البنكية
7	3 469	3 469	0	0	تكاليف الاستغلال غير البنكية
					IV. التكاليف العامة للاستغلال
1 068 509	1 010 088	2 068 105	1 929 338	1 854 299	تكاليف المستخدمين
63 570	63 029	122 812	119 829	119 315	الضرائب والرسوم
933 759	919 785	1 885 578	1 804 780	1 723 759	تكاليف خارجية
18 410	9 609	18 863	15 649	21 229	تكاليف عامة أخرى للاستغلال
216 815	193 135	412 389	415 918	403 363	إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
2 301 063	2 195 646	4 507 747	4 285 515	4 121 965	المجموع IV
					إمدادات المخصصات الاحتياطية و الخسائر على مستحقات غير قابلة للتحويل
633 282	590 763	1 338 046	1 529 038	1 724 473	إمدادات المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثر
50 043	153 242	970 324	351 404	563 457	الخسائر على المستحقات غير القابلة للتحويل
122 803	149 877	489 406	529 771	486 528	إمدادات أخرى للمخصصات الاحتياطية
806 128	893 882	2 797 776	2 410 213	2 774 458	المجموع V
					استرجاع المخصصات الاحتياطية و تحصيل الديون الهالكة
218 731	302 532	1 310 261	807 898	791 275	استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثر
20 949	22 072	62 564	44 317	69 391	تحصيل الديون الهالكة
100 582	318 674	673 172	201 756	240 470	استرجاع لمخصصات احتياطية أخرى
340 262	643 278	2 045 997	1 053 971	1 101 136	المجموع VI
3 565 771	3 691 484	6 291 803	8 698 642	5 207 730	الأرباح الجارية VII
7830	260	695	11 999	5 442	عائدات غير جارية
3 564	299 279	530 893	191 171	94 764	تكاليف غير جارية
3 570 037	3 392 465	5 761 605	8 519 470	5 118 408	VIII الأرباح قبل اقتطاع الضرائب
846 010	830 556	1 603 594	1 584 422	1 452 990	الضرائب على النتيجة
2 724 027	2 561 909	4 158 011	6 935 048	3 665 418	IX. صافي الأرباح للسنة المالية

بالآلاف الدراهم

1. القوائم التركيبية للحسابات المجمعة للتجاري وفا بنك

1.1. الحصيلة الموطدة 2015 – النصف الأول 2018

ن الأول 2018	ن الأول 2017	2017	2016	2015	
19 972 202	16 096 082	18 224 849	14 141 202	12 580 486	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلة الشبكات البريدية
67 250 720	61 802 784	65 875 084	50 454 731	58 297 966	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة
0	0	0	0	0	أدوات التغطية المشتقة
0	37 995 496	39 266 654	35 701 001	33 000 427	أصول مالية متاحة للبيع
19 782 190	28 131 961	25 304 396	22 625 866	21 179 662	السلفيات و الديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة
291 604 732	281 851 516	285 995 046	271 627 179	252 918 815	السلفيات و الديون على الزبناء
0	0	0	0	0	فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
0	8 846 111	8 746 253	8 015 501	7 916 008	الاستثمارات المملوكة حتى أجل الاستحقاق
42 750	80 743	123 659	39 319	395 789	الضريبة المستحقة الدفع - أصول
2 949 532	572 318	636 262	539 849	516 412	الضريبة المؤجلة - أصول
12 197 273	9 927 208	8 674 655	7 585 194	7 973 730	حسابات التسوية وأصول أخرى
0	2 318 055	2 672 478	87 538	893 528	أصول غير جارية موجهة للتفويت
0	85 743	114 322	2 066 502	98 622	مساهمات المؤمن لهم في أرباح مؤجلة
116 420	94 097	106 949	94 908	102 952	حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
2 210 380	2 310 972	2 247 468	2 020 107	1 875 923	العقارات الاستثمارية
5 942 925	5 578 556	5 550 721	1 683 656	1 708 144	الأصول الثابتة غير الملموسة
2 311 755	1 595 655	2 125 180	5 428 512	4 953 082	الأصول الثابتة الملموسة
9 975 378	9 832 805	9 996 150	6 655 000	6 667 144	فوارق الشراء
490 471 710	467 120 102	475 660 126	428 766	411 078 691	مجموع الأصول
					الخصوم
9 292	110 927	97 064	160 715	165 236	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشبكات البريدية
513 544	993 970	716 739	1 033 814	1 090 129	الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة
0	0	0	0	0	أدوات التغطية المشتقة
44 976 709	39 711 263	37 651 602	28 282 255	32 511 095	الديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة
321 257 311	306 844 870	316 210 403	286 264 527	274 514 736	ديون تجاه الزبناء
12 144 846	12 768 983	11 120 406	11 243 383	13 743 666	سندات المديونية المُصدرة
0	0	0	0	0	فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
367 853	316 305	613 644	709 425	296 624	الضريبة الجارية - خصوم
2 175 643	2 434 696	2 576 416	2 340 944	1 782 425	الضريبة المؤجلة - خصوم
14 851 031	12 847 249	10 728 982	9 881 260	8 848 300	حسابات التسوية وخصوم أخرى
0	0	0	0	0	ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
31 869 785	27 409 907	28 634 562	25 960 939	23 873 972	المخصصات الاحتياطية -تقنيات عقود التأمين
2 734 249	1 861 863	1 734 104	1 771 087	1 513 117	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و المصاريف
155 356	133 152	129 252	141 392	153 865	إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان
13 831 014	14 072 831	14 645 903	13 565 244	11 356 370	ديون تابعة
10 151 765	10 151 765	10 151 765	10 151 765	10 151 765	رأس المال و احتياطات مرتبطة
30 089 365	33 549 293	33 246 804	30 861 381	24 905 872	احتياطات موطدة
25 845 262	27 389 250	27 337 070	25 059 651	21 420 642	- حصة المجموعة
4 244 103	6 160 043	5 909 734	5 801 729	3 485 230	- حصة الأقلية
1 897 799	649 225	818 514	744 812	871 352	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
706 951	3 263 803	6 583 965	5 653 125	5 300 168	صافي الأرباح للسنة المالية
1 190 848	2 629 904	5 390 902	4 757 421	4 501 781	- حصة المجموعة
3 446 150	633 899	1 193 064	895 705	798 387	- حصة الأقلية
490 471 710	467 120 102	475 660 126	428 766 067	411 078 692	مجموع الخصوم

بالآلاف الدراهم

2.1. حساب العائدات والتكاليف الموطد 2015 – النصف الأول 2018

ن الأول 2018	ن الأول 2017	2017	2016	2015	
10 234 227	8 912 951	18 819 180	17 117 126	17 336 355	فوائد وعائدات مماثلة
3 386 301	2 730 420	5 910 854	5 504 228	5 935 421	فوائد وتكاليف مماثلة
6 847 926	6 182 531	12 908 326	11 612 899	11 400 934	هامش الفوائد
2 856 037	2 562 698	5 405 347	4 991 813	4 566 042	عمولات محصلة
342 032	317 206	618 350	573 539	525 758	عمولات مدفوعة
2 514 005	2 245 492	4 786 997	4 418 274	4 040 284	هامش على العمولات
1 604 197	1 452 093	3 329 684	3 063 010	2 944 577	صافي الأرباح و الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
533 139	474 878	576 110	347 472	183 561	صافي الأرباح و الخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
2 137 336	1 926 971	3 905 794	3 410 482	3 128 139	نتيجة أنشطة السوق
4 020 556	3 911 505	7 925 769	7 174 835	6 482 827	عائدات الأنشطة الأخرى
4 225 926	3 764 485	7 882 109	6 943 163	6 055 166	تكاليف الأنشطة الأخرى
11 293 897	10 502 014	21 644 776	19 673 327	18 997 018	صافي مجموع الإيرادات المصرفية
4 692 101	4 352 004	9 043 552	8 246 893	7 959 562	التكاليف العامة للاستغلال
553 806	444 119	937 293	896 005	851 162	مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
6 047 990	5 705 892	11 663 931	10 530 429	10 186 295	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-1 026 814	-912 803	-2 168 124	-2 001 359	-2 217 045	تكلفة المخاطرة
5 021 176	4 793 089	9 495 808	8 529 070	7 969 250	نتيجة الاستغلال
6 129	2 665	16 488	3 538	12 471	حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
47 201	6 822	23 361	54 596	122 573	صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى
0	0	0	-	-	تغيرات قيم فوارق الإقتناء
5 074 506	4 802 576	9 535 657	8 587 204	8 104 295	الأرباح قبل احتساب الضرائب
1 628 354	1 538 773	2 951 691	2 934 078	2 804 127	ضرائب على الأرباح
3 446 152	3 263 803	6 583 965	5 653 125	5 300 168	صافي الأرباح
649 289	633 899	1 193 064	895 705	798 387	الأرباح خارج المجموعة
2 796 863	2 629 903	5 390 902	4 757 421	4 501 781	صافي الأرباح حصة المجموعة

القسم الثالث : عوامل المخاطر

يتمركز تدبير المخاطر في مجموعة التجاري وفا بنك على مستوى قطب الإدارة الشاملة للمخاطر الذي يتكلف بالإشراف ومراقبة وقياس المخاطر التي تحيط بالمجموعة باستثناء مخاطر التشغيل.

إن استقلالية هذه البنية عن الأقطاب والمهن الأخرى للمجموعة تسمح بضمان موضوعية مثلى لمقترحاتها المتعلقة بالمخاطر والتي تعرضها على لجنة القروض وكذا لمراقبتها.

I. مخاطر أسعار الفائدة والصرف

خلال سنة 2005، قرر التجاري وفا بنك وضع إجراءات خاصة لمراقبة مخاطر السوق والتي تندرج في إطار منظومة شاملة للمراقبة الداخلية، طبقا لمقتضيات دورية بنك المغرب رقم 6/G/2001 .

وتتمحور هذه الإجراءات حول ثلاث مستويات للتدخل :

- المراقبة الداخلية من المستوى الأول، ويتكلف بها فاعلون في الوظائف الأمامية والملزمين باحترام المقتضيات القانونية والسياسة التي يحددها البنك في مجال تتبع وتدبير المخاطر ؛

- تتبع المخاطر عن طريق الوظائف الوسطية والتي تتكلف يوميا باحترام الحدود المتعلقة بمخاطر الصرف والنسب والأطراف المقابلة. حيث تقوم بشكل دوري بإخبار الإدارة والهيئات الأخرى المكلفة بالمراقبة من خلال نظام لرفع التقارير. ومن جهة ثانية، تتولى هيئة " مراقبة وتتبع مخاطر السوق" مهمة كشف وتحليل وتتبع مختلف وضعيات البنك على صعيد نسب الفائدة و العملات بغية ترشيد هذه الوضعيات من خلال ترخيصات منمطة وأخيرا رصد كل اختلال في هذه الوضعيات . ويتم هذا التتبع أساسا عبر الدعامات التالية :

- ✓ تتبع شهري للتعرض لمخاطر الصرف يسمح بحساب القيمة المقدرة للمخاطرة التي تمكن من قياس الخسارة المحتملة القصوى المرتبطة بالتعرض لمخاطر الصرف في المؤسسة ؛

- ✓ تقارير شهرية تقدم بشكل تفصيلي تعرض البنك لمخاطر الصرف مقارنة مع الحدود المسطرة.

- وتقوم أجهزة المراقبة بتحليل دقيقة ومستقلة لجودة الإجراءات المتبعة، سواء في إطار مهام التدقيق أو عند الاقتضاء بطلب من الإدارة العامة.

ولقد تم تطوير نموذج القيمة المقدرة للمخاطرة VaR² من طرف قطب الإدارة الشاملة للمخاطر في التجاري وفا بنك. ويغطي مخاطر نسب فائدة الدرهم وكذا مخاطرة الصرف بالناجز ولأجل. إن اختيار طريقة RISKMETRICS التي طورتها " جي بي موركان" قصد التمكن من قياس القيمة المقدرة للمخاطرة نابع من الامتيازات المتعددة التي تقدمها : فهي طريقة سهلة التطبيق وتراعي العلاقات الموجودة بين أسعار الأصول وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحديثة والسابقة للأسعار. وبالتالي فهذه الطريقة تعتمد على مصفوفة للتباين والتغاير المتعلق بمرود أصول المحفظة وطريقة تشكيلها داخل المحفظة.

وبفضي التدبير الشامل للمخاطر شهريا لتقارير مفصلة تعرض لحساب وتطور القيمة المعرضة للمخاطرة ومراقبة الحدود التنظيمية والداخلية. ويسمح هذا النموذج كذلك بالقيام باختبارات باعتبارها تقنية تمكن من اختبار دقة نموذج حساب القيمة المقدرة للمخاطرة. ويتجلى في الاعتماد على عمليات سابقة لحساب القيمة المقدرة للمخاطرة ثم استنتاج هل تحيط هذه القيمة بشكل فعلي بالخسارة المحتملة من خلال مقارنتها بالأرباح والخسائر النظرية.

من جهة أخرى، قام البنك بوضع نظام للحدود الداخلية لقياس ومراقبة مخاطر السوق. وتتعلق هذه الحدود بمحفظة التداول ووضعيات الصرف والمواد الأولية وخيارات الصرف.

I-1 مخاطر نسب الفائدة

توافق مخاطر نسب الفائدة مخاطر تغير قيمة الوضعيات أو مخاطر تغير تدفقات الخزينة المستقبلية لأداة مالية بفعل تطور نسب الفائدة في السوق.

يعرض الجدول التالي الوضعيات إلى غاية متم يونيو 2018 والقيم المعرضة للمخاطر ليوم واحد و10 أيام لأنشطة الصرف وسندات الملكية والسندات وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة :

الأنشطة	القيمة المعرضة للمخاطرة ليوم واحد	القيمة المعرضة للمخاطرة لعشرة أيام
الصرف	1 240	3 920
سندات الملكية	3 281	10 374
السندات وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	40 056	126 669
	59 778 445	

بالدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

I.2-مخاطر الصرف

إن كل مؤسسة بنكية معرضة لمخاطرة الصرف التي تستمد أصولها من مختلف الأنشطة البنكية (مساهمات، فروع بالخارج، قروض بالعملات الأجنبية، سندات بالعملات الأجنبية، اقتراضات بالعملات الأجنبية، مقايضات، خيارات الصرف، الصرف لأجل، ...). ويمكن للمؤسسة البنكية أن تسجل تطورا غير إيجابي لنسب الصرف المستقبلية وتحقق بالتالي انخفاضا لها مشها التوقعي . ويمكن تحليل مخاطر الصرف للتجاري وفا بنك ، إلى غاية متم يونيو 2018 كما يلي :

العملات	الوضعيات بالعملات	الأسعار	مقابل القيمة (بالآلاف الدراهم)	النسبة المئوية من الأموال الذاتية
EUR	17 955,63	11,07	198 758,00	0,61%
USD	27 985,79	9,50	265 865,00	0,82%
GBP	103,48	12,49	1 292,00	0,00%
CAD	183,42	7,17	1 315,00	0,00%
CHF	-51,01	9,57	-488,00	0,00%
JPY	-6 715 955,71	0,09	-576 229,00	-1,77%
DKK	1 776,19	1,49	2 638,00	0,01%
NOK	3 895,80	1,17	4 539,00	0,01%
SEK	4 871,17	1,06	5 161,00	0,02%
SAR	-125,93	2,53	-319,00	0,00%
AED	677,03	2,59	1 751,00	0,01%
KWD	1,34	31,38	42,00	0,00%
TND	-1 178,30	3,63	-4 277,00	-0,01%
DZD	43 184,63	0,08	3 485,00	0,01%
LYD	6,75	7,56	51,00	0,00%

بالآلاف الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

إلى غاية متم يونيو 2018 ، ارتفعت وضعية الصرف إلى 22,694 مليار درهم موزعة كما يلي :

أقل من 3 أشهر	3 أشهر - 6 أشهر	أطول من 6 أشهر	التغطية (بالآلاف الدراهم)
12 200 012	2 007 232	8 486 837	

المصدر : التجاري وفابنك

I.3 - تدبير الأصول والخصوم

ترتبط المخاطر البنوية لتدبير الأصول والخصوم بمخاطر خسائر القيمة الاقتصادية أو انخفاض هوامش الفوائد المستقبلية بالنظر لفوارق أسعار الفائدة والاستحقاقات بين أصول وخصوم البنك.

ويقدم تدبير الأصول والخصوم مؤشرات لتتبع المخاطر والمردودية المنتظرة في مختلف عائدات الحصيلة ويفعل قواعد التدبير الكفيلة بالحد من تعرض موازنة البنك للمخاطر وإدارة وضعياتها على نحو أمثل.

وتتوفر وظيفة تدبير الأصول والخصوم في على مجموعة من نماذج واتفاقيات تدبير الأصول والخصوم على أساس حقيقة جاريات البنك وبالنظر لعوامل السوق والعوامل الاقتصادية التي لها تأثير على سلوك أركان موازنة البنك.

وتعتبر هذه الفرضيات المالية ديناميكية وتتم مراجعتها بشكل منتظم على الأقل مرة واحدة في السنة لتجسد فعليا تطور استعمالات وموارد البنك. فقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة والصرف يقتضي تكفلا فعليا بالخصائص الضمنية للعقود ويقصد بها إحصاء المدة وشكل سعر الفائدة (سعر قار أو قابل للمراجعة أو متغير) والعملية التي تم اعتمادها في كل ركن من أركان الحصيلة.

من ناحية أخرى، فضلا عن الخصائص التعاقدية لأركان الحصيلة، تم تشكيل الخيارات المخبأة للحصيلة (إمكانيات التسديد المبكر على سبيل المثال) وسلوك الزبناء (لا سيما فيما يخص مدة امتلاك حسابات الودائع).

وترتكز المقاربة المعتمدة على الإنتاج والتوقع الثابت والديناميكي لأركان الحصيلة زمنيا إلى غاية استنفاد الجاري الموجود في المخزون والإنتاج الجديد الناجم عن الميزانية والمخطط الاستراتيجي للبنك.

II مخاطر السيولة

من الضروري أن تترتب عن نشاط التحويل الخاص بالمؤسسات البنكية مخاطر السيولة. فباختلاف آجال الاستعمالات والموارد، تنتج فوارق على مستوى الحصيلة في حجم الأصول والخصوم مما ينجم عنه مخاطر السيولة.

في حالة اختلالات بنوية، يمكن أن يتعذر على البنك الحصول على سيولات وفق الشروط العادية من حيث الحجم ونسبة الفائدة. وفي مثل هذه الحالات، يمكن ان تؤدي الاحتياجات المستقبلية لإعادة التمويل إلى خفض الهوامش التوقعية.

ويقصد بمعامل السيولة التنظيمي النسبة بين عناصر الأصول المتاحة والقابلة للإنجاز على أمد قصير و التعهدات بواسطة توقيع المستلمة من جهة و المتطلبات تحت الطلب قصيرة الأمد و التعهدات الممنوحة بواسطة توقيع من جهة أخرى.

ويتوزع معامل السيولة التنظيمية على الشكل التالي :

التاريخ	نسبة السيولة المغرب	التطور
31 مارس 06	92,80%	
30 يونيو 06	87,20%	-5,60 pts
31 دجنبر 06	96,40%	+9,20 pts
31 مارس 07	77,60%	-18,80 pts
30 يونيو 07	131,40%	+53,80 pts
31 دجنبر 07	107,90%	-23,50 pts
30 يونيو 08	101,60%	-6,30 pts
31 دجنبر 08	100,60%	-1,00 pt
31 مارس 09	121,01%	+20,41 pts
30 يونيو 09	100,90%	-20,11 pts
31 دجنبر 09	107,98%	+7,08 pts
31 مارس 10	94,73%	-13,25 pts
30 يونيو 10	91,48%	-3,25 pts
31 دجنبر 10	94,16%	+2,68 pts
31 مارس 11	87,02%	-7,14 pts
30 يونيو 11	95,04%	+8,02 pts
31 دجنبر 11	95,40%	0,36 pt
30 يونيو 12	80,56%	-14,84 pts
31 دجنبر 12	81,63%	1,07 pt
31 دجنبر 13	70,18%	-11,45 pts

المصدر : التجاري وفا بنك

بغية ضمان انسجام الإطار الاحترازي المغربي مع المعايير الدولية، قام البنك المركزي بتطبيق تعديلات بازل 3 المتعلقة بمعامل السيولة قصيرة الأمد، الرامي لتعويض معامل السيولة.

ويهدف معامل السيولة قصيرة الأمد الذي يمثل النسبة بين الأصول السائلة عالية الجودة و المصاريف الصافية للخزينة لمدة ثلاثين يوما، إلى تعزيز مستوى سيولة البنوك وتحفيز مناعتها حيال أية أزمة محتملة للسيولة.

وهكذا، ابتداء من يوليوز 2015، تلزم البنوك بمراعاة معامل أدنى للسيولة بنسبة 60% ، ينبغي رفعه تدريجيا بعشر نقط سنويا ليبلغ 100% في سنة 2019 .

ويتوزع معامل السيولة قصير الأمد على الشكل التالي :

التاريخ	معامل السيولة قصير الأمد	التطور
31 دجنبر 14	120,00%	+38,9 pts
30 يونيو 15	114,00%	-6,0 pts
31 دجنبر 15	178,40%	+58,4 pts
30 يونيو 16	131,40%	+17,3 pts
31 دجنبر 16	142,00%	-13,0 pts
30 يونيو 17	120,00%	-11,4 pts
31 دجنبر 2017	147,00%	+5,0 pts
30 يونيو 2018	118,00%	-2,0 pts

المصدر : التجاري وفا بنك

في ظل ظرفية تتسم بالتغيرات العميقة التي يشهدها المغرب، كالتحرير الاقتصادي وفتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية و دخول مجموعة من اتفاقات التبادل الحر إلى حيز التنفيذ، يمكن أن تسجل مخاطر الطرف المقابل تفاقما وبالتالي ارتفاع النسبة الإجمالية للديون المتعثرة. ويمكن أن تتفاقم هذه الوضعية بالنظر للظرفية الاقتصادية غير المواتية.

ولتدبير مخاطر الطرف المقابل، تتولى هيئة " مخاطرة الائتمان" داخل قطب الإدارة الشاملة للمخاطر مهمة أساسية تتجلى في تحليل ودراسة طلبات تحمل المخاطرة الصادرة عن مختلف قوى البيع التابعة للمجموعة. كما يندرج ضمن صلاحياتها تقييم مضمون وصلاحيات الضمانات وتقدير حجم النشاط للزبون والجدوى الاقتصادية للتمويلات المطلوبة. وتضم كل وحدة أعمال بنية للتعهدات وأخرى للتحصيل مستقلة بشكل واضح ومرتبطة تراتبيا بقطب الإدارة الشاملة للمخاطر .

III تدبير مخاطر الطرف المقابل

في ظل ظرفية تتسم بالتغيرات العميقة التي يشهدها المغرب، كالتحرير الاقتصادي وفتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية و دخول مجموعة من اتفاقات التبادل الحر إلى حيز التنفيذ، يمكن أن تسجل مخاطر الطرف المقابل تفاقما وبالتالي ارتفاع النسبة الإجمالية للديون المتعثرة. ويمكن أن تتفاقم هذه الوضعية بالنظر للظرفية الاقتصادية غير المواتية.

ولتدبير مخاطر الطرف المقابل، تتولى هيئة " مخاطرة الائتمان" داخل قطب الإدارة الشاملة للمخاطر مهمة أساسية تتجلى في تحليل ودراسة طلبات تحمل المخاطرة الصادرة عن مختلف قوى البيع التابعة للمجموعة. كما يندرج ضمن صلاحياتها تقييم مضمون وصلاحيات الضمانات وتقدير حجم النشاط للزبون والجدوى الاقتصادية للتمويلات المطلوبة. وتضم كل وحدة أعمال بنية للتعهدات وأخرى للتحصيل مستقلة بشكل واضح ومرتبطة تراتبيا بقطب الإدارة الشاملة للمخاطر .

توزيع تعهدات المؤسسة³

حسب قطاعات النشاط

يحظى توزيع المخاطر حسب القطاعات الاقتصادية بعناية خاصة موازاة مع تحليل توقعي يسمح بتدبير ديناميكي لحالات تعرض البنك للمخاطر. ويعتمد على دراسات تدلي برأيها حول تطور القطاعات مع تحديد العوامل التي تشرح المخاطر المحتملة حسب أهم الفاعلين.

ويتمثل توزيع التعهدات الممنوحة حسب القطاعات، نسبة إلى مجموع تعهدات البنك مع متم دجنبر 2017 على الشكل التالي:

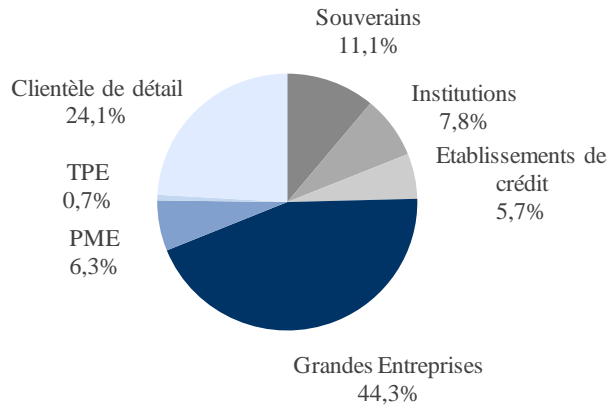
2017 على الشكل التالي:

- تمثل المؤسسات المالية 17,0% (مقابل 17% إلى غاية 31 دجنبر 2016). وتعتبر التعهدات في هذا القطاع ذات مخاطر جيدة.
- يمثل البناء والأشغال العمومية ومواد البناء 10,0% من المجموع (مقابل 9% إلى غاية 31 دجنبر 2016) والإنعاش العقاري حوالي 6% (مقابل 5% إلى غاية 31 دجنبر 2016)

حسب الأطراف المقابلة

بناء على تقييمٍ إيجابي كافة التعهدات المرتبطة بنفس المستفيد، يعد التنوع ثابتة أساسية في سياسة تدبير مخاطر البنك. ويمكن أن يساهم في ذلك توسع وتنوع أنشطة المجموعة. وتشكل التركيزات المحتملة للمخاطر موضوع دراسة منتظمة يترتب عنها عند الاقتضاء عمليات تصحيحية. ويتجلى هذا التنوع كما يلي :

توزيع تعهدات البنك حسب فئات الطرف المقابل إلى غاية 30 يونيو 2018

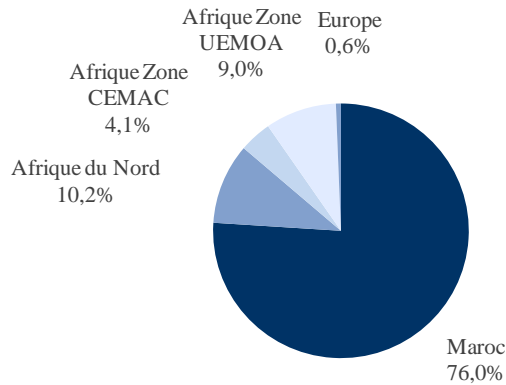


المصدر : التجاري وفا بنك * من غير المقاولات الصغرى

حسب المناطق الجغرافية

يظهر الرسم البياني أسفله تركيز تعرضات المجموعة للمخاطر في المغرب بنسبة 76,0%. بينما يتوزع الباقي على الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

توزيع تعهدات البنك حسب المناطق الجغرافية إلى غاية 30 يونيو 2018



المصدر : التجاري وفا بنك

حسب جودة المحفظة

بغية تقييم كافة الأطراف المقابلة، قامت المجموعة بتطوير نظام للتقييم يتماشى مع متطلبات " بازل 2 ". هكذا، تركز مقارنة التقييم الداخلي على المتطلبات الدنيا التي تتيح للمجموعة تقييم مخاطر الطرف المقابل.

وبالفعل، يجب أن يتميز نظام التقييم بمخاطرة تعثر المقرض. ويقدر الأفق الزمني لتقييمات مخاطر التعثر في سنة واحدة.

ويجب أن يتسم هذا النظام الذي يتعين أن يخضع لتدقيق منتظم وتتبع للمنجزات بطابع توقعي ويأخذ بعين الاعتبار الرأي البشري. ومن حيث الوثائق، يجب تنميط نظام التقييم وإجراءاته العملية. ويجب على الخصوص أن يعالج بعض الجوانب بشكل معمق كالتنوع في المحفظة و معايير التقييم ومسؤولية مختلف المتدخلين ووتيرة المراجعة وانخراط فريق التسيير.

ويمكن نظام التوثيق الموضوع من تمكين البنك المركزي من إدراك أن إجراءات التقييم تسمح بتقييم متناسق وملحوظ لأداء الأنظمة الداخلية للتقييم وتقييم المخاطر.

ويجب أن تجمع وتخزن المعطيات في قواعد البيانات التاريخية التي تسمح بمراجعة واختبار الضغط الدورية لنماذج المخاطر.

ومنذ يونيو 2003، تم إعداد الجيل الأول من أنظمة التقييم الداخلي للتجاري وفا بنك بدعم تقني من شركة التمويل الدولية ومكتب Mercer Oliver wyman. ويأخذ هذا النظام بعين الاعتبار معيارين اثنين : سلم للتقييم من 6 درجات (أ، ب، ج، د، هـ، و) واحتمالات تعثر الأداء المقدرة. في حين كان النموذج الأولي يقتصر على 5 عوامل مالية تشرح مخاطرة الائتمان.

وفي سنة 2010، وضعت مجموعة التجاري وفا بنك نموذجا جديدا للتقييم الداخلي على مستوى النظام المعمول به في البنك والذي يتماشى مع مقتضيات " بازل 2". و فضلا عن العناصر المالية، يراعي هذا النموذج المخصص للمقاولات عناصر نوعية وسلوكية. ويغطي التعهدات الرئيسية للبنك. ويرتكز على تحليل الفئات المنسجمة وعلى تحاليل إحصائية مختبرة.

وتستند منهجية التقييم أساسا على تقييم الطرف المقابل التي تجسد احتمال تعثره عن الأداء في أفق نظري لسنة واحدة. ويمنح التقييم لكل فئة من المخاطر على مستوى سلم التقييم. ويتشكل هذا الأخير من 8 درجات للمخاطر من ضمنها درجة تعثر الأداء (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح)

ويتميز نظام التقييم بالخصائص التالية :

- النطاق : محفظة المقاولات باستثناء الجماعات المحلية وشركات التمويل وشركات الإنعاش العقاري ؛
- تركز منهجية التقييم لمجموعة التجاري وفا بنك بالأساس على تقييم الطرف المقابل التي تجسد احتمال تخلفه عن الأداء في أفق معاينة لسنة واحدة ؛
- وينتج حساب تقييم النظام عن جمع ثلاث أنواع من النقط : تقييم مالي وتقييم نوعي وتقييم سلوكي ؛
- ✓ يركز التقييم المالي على عدة عوامل مالية مرتبطة بحجم المقاول وديناميتها واستدامتها ومردوديتها وبنيتها المالية ؛
- ✓ يركز التقييم النوعي على المعلومات الخاصة بالسوق والمحيط والمساهمين وتسيير المقاول. وتتولى الشبكة عملية جمع هذه المعلومات ؛
- ✓ يركز التقييم السلوكي على هيئة الحساب.

- ويخضع كل تقييم نظامي للطرف المقابل إلى ترخيص (عند كل تقييم) من طرف لجنة القروض حسب الصلاحيات المفوضة الجاري بها العمل ؛
- ويقتصر احتمال تعثر الأداء على تقييم ملاءة الطرف المقابل، بغض النظر عن خصائص المعاملة (الضمانات، الدرجات، البنود...) ؛
- وتم ضبط أصناف مخاطر النموذج مقارنة مع أصناف مخاطرة وكالات التقييم الدولية ؛

- استعمال التنقيط الداخلي : يشكل التنقيط الداخلي حالياً جزءاً لا يتجزأ من مناهج تقييم القروض واتخاذ القرارات المتعلقة بها. فخلال معالجة مقترح القرض، يتم اخذ التنقيط بعين الاعتبار. وتحدد مستويات تفويض الصلاحيات على مستوى قرارات القرض تبعاً لتنقيط المخاطرة ؛
 - تحيين التنقيط : يدرس من جديد تنقيط الأطراف المقابلة عند كل تجديد للملف وعلى الأقل مرة واحدة في السنة. بيد أنه يجب مراجعة تنقيط الطرف المقابل كل ستة أشهر بالنسبة للزبناء المندرجين في نطاق ملفات المقاولات تحت المراقبة (صنف "و" و "ز" أو قبل التحصيل). وبصفة عامة ، يجب أن تشكل كل معلومة جديدة ملحوظة مناسبة للتساؤل حول دقة تنقيط الطرف المقابل نحو الارتفاع أو نحو الانخفاض.
 - نظام التنقيط هو نظام ديناميكي، ويتوخى من مراجعته السنوية
 - وبخصوص مراقبة جودة المخاطر ، تدلي هيئة أنظمة تدبير المخاطر بتقرير دوري عن خارطة المخاطر حسب مختلف محاور التحليل (التعهدات، قطاع النشاط، التسعيرة، الشبكات، الملفات المستحقة...) وتسهل على تحسين نسبة تغطية المحفظة.
- في سنة 2017، وعقب إنجاز اختبار الضغط الذي يروم اختبار القدرة الاستباقية لنموذج التنقيط والتأكد من القياس الجيد لاحتمالات التخلف عن الأداء ، تم إعداد، مع الحفاظ على نفس المنهجية، نموذج جديد للتنقيط من أجل تقييم الطرف المقابل للمقاولات. ويظل التنقيط معتمداً على الجمع بين ثلاثة أنواع من التنقيطات (التنقيط المالي، التنقيط النوعي والتنقيط السلوكي) لكنه خضع لتعديل بواسطة سلسلة من المعايير النوعية والقواعد المتعلقة باتخاذ القرار. ويبقى التنقيط مهيكلاً على ثمانية أصناف من (أ إلى ح) من ضمنها الصنف الأخير المتعلق بالتخلف عن الأداء
- ويمنح التنقيط لكل صنف من المخاطر على مستوى سلم التنقيط. ويتشكل هذا الأخير من 8 أصناف موزعة على 3 فئات :

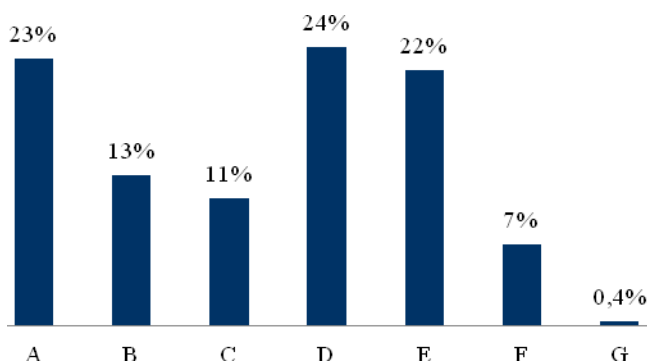
- ✓ الأطراف المقابلة السليمة : الأصناف من أ إلى د
- ✓ الأطراف المقابلة الحساسة : الأصناف من هـ إلى ز ؛
- ✓ الأطراف المقابلة في حالة التخلف عن الأداء : الصنف ح (المشكوك فيها، التراضي ، التوطيد ، التحصيل ، التموين)

التنقيط	مستوى المخاطرة
أ	جيد جداً
ب	جيد
ج	مستحسن
د	متوسط
هـ	دون المتوسط
و	ضعيف
ز	ضعيف جداً
ح	تخلف عن الأداء

المصدر : التجاري وفا بنك

وعلى صعيد التعهدات، يتمثل توزيع المخاطر المتعلقة بنطاق المقاولات على النحو التالي :

توزيع تعهدات البنك (نطاق المقاولات) حسب أصناف المخاطر إلى غاية 30 يونيو *2018



المصدر : التجاري وفا بنك

* تعتبر شركات التمويل والإدارات العمومية وشركات الإنعاش العقاري وملفات الديون المتنازع بشأنها خارج النطاق

وابتداء العمل بنظام للتصنيف يتعلق بالإنعاش العقاري يتمحور حول بعدين أساسيين اثنين (الزبون/ المشروع) . وتندرج هذه المقاربة في إطار المنهجية الرامية للمطابقة مع الطرق المتقدمة المنصوص عليها في " بازل 2" والمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية الذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من يناير 2019.

مخاطر النسب

وفي ما يلي جدول يبين بتفصيل القيمة الصافية المحاسبية لسندات التوظيف والاستثمار للتجاري وفا بنك إلى غاية نهاية يونيو 2018 :

المخصصات الاحتياطية	نقصان القيمة الكامنة	فائض القيمة الكامنة	قيمة التسديد	القيمة الراهنة	القيمة المحاسبية الإجمالية	
-	-	-	-	72 566 993	72 566 993	سندات المعاملة
-	-	-	-	50 425 489	50 425 489	سندات وقيم مماثلة
-	-	-	-	101 175	101 175	سندات
-	-	-	-	3 785 624	3 785 624	سندات حقوق أخرى
-	-	-	-	18 254 705	18 254 705	سندات الملكية
29 037	29 037	21 450	-	221 922	250 959	سندات التوظيف
-	-	2 760	-	54 849	54 849	سندات وقيم مماثلة
-	-	5 696	-	129 528	129 528	سندات
-	-	-	-	-	-	سندات حقوق أخرى
29 037	29 037	12 994	-	37 545	66 582	سندات الملكية
-	-	-	-	6 738 347	6 738 347	سندات الاستثمار
-	-	-	-	6 738 347	6 738 347	سندات وقيم مماثلة
-	-	-	-	-	-	سندات
-	-	-	-	-	-	سندات حقوق أخرى

المصدر : التجاري وفا بنك

تجدر الإشارة إلى أن القيمة المحاسبية لسندات المعاملة تساوي قيمة السوق. بالنسبة لسندات التوظيف، القيمة المحاسبية هي القيمة التاريخية بينما القيمة الراهنة توافق قيمة السوق. وفي حالة نقصان القيمة الكامنة ، يتم تشكيل مخصص احتياطي.

IV المخاطر التنظيمية

نسبة الملاءة 2015 – يونيو 2018

يتوفر التجاري وفا بنك على قاعدة مالية متينة، تمكنه من مواجهة كافة تعهداته، كما تدل على ذلك نسبة الملاءة في الفترة
2015 – يونيو 2018

التطور النصف الأول 2018	التطور النصف الأول 2018	التطور 17/16	التطور 16-15	2017	2016	2015	
0,8%	24 049	-12,1%	22,6%	23 861	27 154	22 142	الأموال الذاتية الأساسية (الدعامة) (1) (1)
7,7%	32 533	-7,5%	22,7%	30 209	32 662	26 610	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
1,3%	240 480	3,5%	9,0%	237 420	229 322	210 337	المخاطر المرجحة (3)
-0,05 pt	10,00%	-1,79 pt	+1,31 pt	10,05%	11,84%	10,53%	نسبة الأموال الذاتية الأساسية (1) / (3)
+0,80 pt	13,53%	-1,52 pt	+1,59 pt	12,72%	14,24%	12,65%	نسبة الملاءة (2) / (3)

المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات مجمعة

يستجيب إعداد نسب الملاءة على أساس فردي وعلى أساس موطن للمعايير الدولية للجنة بازل و تنظم بواسطة التعليمات التنظيمية لبنك المغرب :

- الدورية 26/G/2006 (المبينة بتفصيل في النشرة التقنية عدد NT 02/DSB/2007) والمتعلقة بحساب المتطلبات من الأموال الذاتية والتي تهم مخاطر الائتمان والسوق و التشغيل وفق المقاربة المعيارية ؛
- الدورية 14/G/2013 (المبينة بتفصيل في النشرة التقنية عدد NT 01/DSB/2007) والمتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية للبنوك ومؤسسات الائتمان وفق معيار بازل III .
ويتعين على مجموعة التجاري وفابنك على أساس فردي وموطن احترام :
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية تساوي على الأقل 8,0% (وتدمج هذه العتبة واجب تكوين دعامة للحفظ انطلاقا من الأموال الذاتية تعادل 2,5% من المخاطر المرجحة) ؛
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 تساوي على الأقل 9,0% ؛
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 ومن الفئة 2 تساوي على الأقل 12,0% ؛
- كما يتعين على مجموعة التجاري وفابنك تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية يسمح بامتصاص أزمات اختبارات الضغط التنظيمية والداخلية و ضمان احترام العتبات الموصوفة أعلاه بعد اختبارات الضغط:
- اختبارات الضغط على مخاطر الائتمان : تخلف الأطراف المقابلة الأكثر هشاشة ، تحويل من 10% إلى 15% من الديون التي تمثل مخاطر مرتفعة ؛
- اختبارات الضغط على مخاطر السوق : انخفاض قيمة الدرهم مقارنة مع اليورو، تحول منحى النسب، انخفاض قيمة تصفية مختلف هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (للسندات والنقدية...)؛
- اختبارات الضغط على مخاطر الدول : اختبارات الضغط على قروض غير المقيمين في الدول التي تعرف مخاطر عدم الاستقرار السياسي ؛
- سيناريوهات تجمع بين عدة فرضيات.

انطلاقا من يناير 2019، ولا اعتبارات خاصة بالمراقبة الماكرواقتصادية، يمكن لبنك المغرب أن يطلب من مؤسسات الائتمان تشكيل دعامة من الأموال الذاتية تسمى " دعامة الأموال الذاتية الدورية المعاكسة" على أساس فردي و/أو موطن. وتتشكل هذه الدعامة التي يتراوح مستواها بين 0% و 2,5% من المخاطر المرجحة من الأموال الذاتية الأساسية الفئة 1. ويسبق احترام هذه العتبة الإضافية إشعار مسبق ل12 شهرا.

ويتم التصريح بنسبة الملاءة بشكل نصف سنوي مع نشر الدعامة الثالثة مما يكفل الشفافية للإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترافية وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

نسبة الملاءة المتوقعة

تعتبر النسب التوقعية للتجاري وفا بنك على أساس فردي وموطد خلال 18 أشهر القادمة أكبر من الحد الأدنى التنظيمي المعمول به : 9,0% على مستوى نسبة الملاءة على الأموال الذاتية الأساسية (الدعامة 1) و 12,0% على مستوى الأموال الذاتية الإجمالية السياسة الداخلية لتدبير رأس المال.

ويعرض الجدول التالي تطور نسبة الملاءة التوقعية* للتجاري وفا بنك في الفترة يونيو 2017- دجنبر 2019

دجنبر 19 F	يونيو 19 F	دجنبر 18 F	يونيو 18	دجنبر 17	
27,73	27,51	27,03	24,05	23,86	الأموال الذاتية من الفئة 1 (1)
10,05	9,68	8,05	8,48	6,35	الأموال الذاتية من الفئة 2
37,78	37,19	35,08	32,53	30,21	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
259,29	253,22	246,97	240,48	237,42	المخاطر المرجحة (3)
10,70%	10,86%	10,94%	10,00%	10,05%	نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 (3) / (1)
14,57%	14,69%	14,20%	13,53%	12,72%	نسبة الملاءة الإجمالية (3) / (2)

بمليارات الدراهم المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات على أساس فردي

ويعرض الجدول التالي تطور نسبة الملاءة التوقعية* للتجاري وفا بنك في الفترة يونيو 2017- دجنبر 2019

دجنبر 19 F	يونيو 19 F	دجنبر 18 F	يونيو 18	دجنبر 17	
41,61	39,90	39,35	35,99	35,66	الأموال الذاتية من الفئة 1 (1)
11,81	11,55	11,11	10,92	10,13	الأموال الذاتية من الفئة 2
53,42	51,45	50,47	46,91	45,79	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
416,18	401,63	387,24	372,72	368,64	المخاطر المرجحة (3)
10,00%	9,93%	10,16%	9,66%	9,67%	نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 (3) / (1)
12,84%	12,81%	13,03%	12,59%	12,42%	نسبة الملاءة الإجمالية (3) / (2)

المصدر : التجاري وفا بنك - على أساس حسابات موطدة

V تدبير مخاطر الدول

أنجزت هيئة مخاطر الدول خلال السنة المالية 2016 بدعم من مستشار خارجي دراسة بغية إضفاء الطابع الآلي على تدبير مخاطر الدول. واهتمت هذه الدراسة :

- تشخيص المنظومة الموضوعية وملاءمتها مع المتطلبات التنظيمية مع تحديد عمليات التطور مقارنة مع قياس بتجارب دولية ؛
- إعداد نموذج تصوري من أجل تدبير أمثل لمخاطر الدول (كتل وظيفية ونظام معلومات خاص) بغية القيام بتنفيذ معلوماتي وتوسيع هذه المنظومة لتشمل الشركات التابعة الأجنبية وفق مقارنة تدرجية.
- إن منهجية تعزيز الإطار المتعلق بتقنين وتنفيذ التنظيم الجديد مكن من تدعيم تتبع مخاطر بنك التقسيط على الصعيد الدولي وكذا تقوية منظومة تدبير مخاطر الدول.

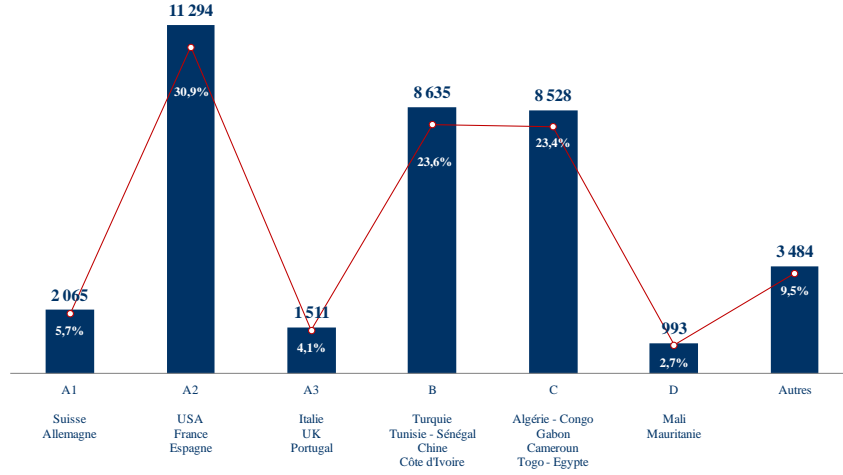
منهجية تدبير مخاطر الدول

إن تنفيذ الاستراتيجية التنموية للبنك على الصعيد الدولي وكذا أحكام دورية بنك المغرب رقم 1/G/2008 حفزا البنك على وضع منهجية لتدبير مخاطر الدول بالنظر للمكانة المتنامية للمعاملات الدولية في حالات تعرض المجموعة للمخاطر. وترتكز هذه المنهجية على المحاور التالية :

- يشكل ميثاق مخاطر الدول الذي اعتمده جهاز التسيير وصادق عليه الجهاز الإداري إطارا مرجعيا ينظم الأنشطة التي تترتب عنها المخاطر الدولية بالنسبة للبنوك ؛
- إحصاء وتقييم المخاطر الدولية : ينتشر النشاط المصرفي وشبه المصرفي للتجاري وفا بنك سواء على صعيد السوق المحلية أو على صعيد الدول الأجنبية من خلال شركائه التابعة أو فروعه هناك . وفي هذا الصدد، فإن تعرضه للمخاطر الدولية يتضمن كافة أصناف تعهدات البنك باعتبارها هيئة دائنة تجاه الزبناء غير المقيمين بالدراهم والعملات الأجنبية ؛

- إعادة معالجة وحساب التعرض للمخاطر الدولية تبعا لمبدأ تحويل المخاطرة مما يسمح بإبراز المناطق والدول المعرضة بقوة للمخاطر (بالقيمة وبالنسبة المئوية من الأموال الذاتية للبنك) وكذا أنواع المخاطر الموافقة. هكذا وكما يتبين من خلال الرسم البياني أسفله، نسجل بأن 43,4% من تعرضات البنك للمخاطر الدولية إلى غاية متم دجنبر 2016 تتركز في بلدان يصنف مستواها المقدر للمخاطر من جيد جدا (A1) إلى مقبول (A4) ، أي مستوى المخاطر في المغرب). وبالنسبة للباقي، فيتعلق الأمر أساسا باستثمارات استراتيجية للبنك في إطار اقتناء مصارف إفريقية تابعة للمجموعة ؛

توزيع تعرضات مخاطر الدول وفق سلم كوفاس – 31 دجنبر 2017



المصدر : التجاري وفا بنك

- فضلا عن التحليل الفردي للتعهدات حسب الدولة التي تشتغل بها كل الفروع وكذلك المقر الرئيسي، تسمح قواعد توطيد حالات التعرض للمخاطر بوضع تصور عام على التعهدات الإجمالية للمجموعة ؛
 - إعداد ونشر تقرير أسبوعي لتطور المخاطر الدولية يلخص كافة الأحداث البارزة خلال الأسبوع (تغيرات تصنيف الوكالات ...) مع تحيين قاعدة " العالم" في مجال التنقيط السيادي للدول من طرف وكالات ستاندر أند بورس و موديز و فينش و كوفاس ومنظمة التعاون والتنمية الأوروبية والتنقيط الداخلي للبنك و أدوات مقايضة مخاطر الائتمان للدول.
 - إعداد تنقيط داخلي اقتصادي لمخاطر الدول يجسد مستدل هشاشة الدول. ويعتمد هذا التنقيط على مقارنة متعددة المعايير التي تجمع بين المؤشرات الماكرواقتصادية ، وتنقيط الوكالات وكذا معطيات السوق وأساسا أدوات مقايضة مخاطر الائتمان باعتباره مؤشرا لاحتمال التعثر المرتبط بكل مؤسسة مصدرة.
 - إعداد تنقيط داخلي لسياسة مخاطرة الدول يجسد هشاشة الدول في مواجهة عدم الاستقرار السياسي. ويرتكز التنقيط على مقارنة متعددة المعايير للتقييم يجمع بين تقييم المؤشرات النوعية المتعلقة بالقضاء (ضمان قضائي، محيط قانوني) ، ادارة والبيروقراطية، إعادة توزيع الثروات ومؤشر الديمقراطية وكذا تنقيط محيط الأعمال الذي يمكن من دراسة التنظيمات والقوانين التي تشجع النشاط الاقتصادي وتلك التي تحد منه.
 - يتم تخصيص الحدود، المضبوطة تبعا لنوعية مخاطرة الدول ومستوى الأموال الذاتية للبنك ، حسب المناطق والدول والقطاعات ونوعية النشاط والمدة
 - تتبع ومراقبة احترام الحدود ؛
 - تموين مخاطر الدول تبعا لتراجع حالات التعرض (تجسيد المخاطر، إعادة جدولة الديون ، تعثر الأداء، الربح الناتج عن مبادرة تخفيف الديون...) أو بفعل إنذارات سلبية مرتفعة بشكل ملحوظ.
 - اختبارات الضغط وهو تمرين نصف سنوي يتمثل في التأكد من قدرة البنك على مقاومة عوامل المخاطر القصوى (حالة تجسيد المخاطر السياسية في تونس وساحل العاج) وقياس تأثيره على الرأسمال والمردودية.
 - وقياس تأثيره على الرأسمال والمردودية.
- وإجمالا، يخضع تدبير مخاطر الدول لمنهجية تضمن تغطية المخاطر الدولية منذ نشأتها إلى نهايتها.



المصدر : التجاري وفا بنك

VI مخاطر التشغيل وخطة استمرارية النشاط

مخاطر التشغيل

يُدرج وضع منهجية لتدبير مخاطر التشغيل في إطار تعديلات بازل 2 وتفعيلها على الصعيد الوطني من خلال دورية تعليمات لبنك المغرب رقم DN/29/G/2007 والصادرة في 13 أبريل 2007. وتحدد هذه الأخيرة مخاطر التشغيل على أنها " مخاطر الخسائر الناتجة عن تقصير أو اختلال بفعل المساطر أو المستخدمين أو الأنظمة الداخلية أو بفعل أحداث خارجية". ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

وبالنسبة للتجاري وفا بنك، تشرف على منهجية تدبير مخاطر التشغيل هيئة " مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية " التي تم إحداثها ضمن " الإدارة الشاملة للمخاطر ". وقد أعدت هذه الهيئة بالنسبة لكل نشاط مهني خارطة للمخاطر تركز على مرجع لمناهج البنك. وتحدد كل مخاطرة ضمن هذه الخارطة وفق وتيرة حصولها وتأثيرها في حالة وقوعها.

بالنسبة للمخاطر الرئيسية لخارطة المخاطر، تم تحديد مخططات العمل بغية التخفيف من المخاطر أو الوقاية منها. ويتم بشكل منتظم تحيين هذه الخارطة بناء على عوارض تم تسجيلها في إحدى الهيئات أو إثر تغيير في منتجات وخدمات البنك.

وتعرض المقاربة المنهجية لإعداد خارطة المخاطر المعتمدة من طرف التجاري وفا بنك من خلال المراحل الست التالية :

- المصادقة على المنهجية ؛
- تحديد وتقييم المخاطر
- تحديد مؤشرات تتبع المخاطر
- إعداد مخطط عمل للتقليل من المخاطر
- جمع العوارض وتتبع المخاطر المطلوب تدبيرها ؛
- اختبارات خلفية وإعادة تقييم المخاطر

خطة استمرارية النشاط

سمح وضع خطة لاستمرارية النشاط من طرف " هيئة " مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية " للبنك بإتمام منهجيته لتدبير مخاطر التشغيل الموضوعة خلال السنة المالية 2009 والتي أسفرت عن إعداد ميثاق و خارطة متكاملة لمخاطر التشغيل.

ويندرج وضع خطة استمرارية النشاط في إطار مقتضيات الدعامة الثانية لبازل II ودورية بنك المغرب رقم 47/G/2007 التي تنص على أن خطة استمرارية النشاط هي واجب تنظيمي.

ويتيح وضع خطة استمرارية النشاط ضمان استمرار أنشطة البنك واحترام تعهداته في حالة وقوع :

- أزمة أو اختلال تشغيلي رئيسي يؤثر على منطقة حضرية أو جغرافية كبرى ؛
- اختلال يؤثر على البنيات التحتية المادية ؛
- كارثة طبيعية
- هجوم خارجي
- خلل رئيسي في نظم المعلومات ؛
- اختلال ناجم عن نسبة ملحوظة من التغيّبات (مثلا : وباء) أو اختلال في خدمة حساسة ؛
- اختلال يصيب خدمة حساسة.

VII. تركيز المخاطر على المستفيد نفسه

مخاطر التركيز الائتماني هي المخاطر الكامنة في التعرض لمجموعة صغيرة من الأطراف المقابلة التي من المحتمل أن تصيب في خسائر كبيرة ، في حالة تصغير هذه الأطراف المقابلة ، والتي يمكن أن تهدد القوة المالية للمؤسسة أو قدرتها على مواصلة الأنشطة الأساسية.

وفقاً للتعميم رقم 3 / 2001 / G بشأن نسبة تقسيم المخاطر القصوى لمؤسسات الائتمان ، يجب على المؤسسات الائتمانية في جميع الأوقات ، على أساس فردي وموحد ، أن تمثل لنسبة قصوى تبلغ 20٪ بين ، من ناحية ، الإجمالي من المخاطر التي يتم تكبدها على نفس المستفيد تحين معدل الترجيح وفقاً لدرجة المخاطر ، باستثناء المخاطر المتكبدة على الدولة ، ومن ناحية أخرى ، صافي حقوق الملكية.

يستخدم هذا المعامل لتحديد المصادر المحتملة لمخاطر التركيز وقياسها وإدارتها ومراقبتها والسيطرة عليها.

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/28/2018. بتاريخ 26 نونبر 2018
وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة بيان المعلومات كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.